

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المادة الأولى: الغرض من السياسة

الالتزام بمتطلبات نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١)، وحماية الجمعية وحساباتها البنكية من الاستغلال في تمرير أو تسهيل أي تعاملات مالية غير مشروعة.

المادة الثانية: نطاق الامتثال

تسري أحكام هذه السياسة بصورة إلزامية وصارمة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمالية، والباحثين الاجتماعيين، وكافة الموظفين والمتطوعين المتعاملين مع التبرعات والمساعدات بالجمعية.

المادة الثالثة: المبادئ العامة للسياسة

- منع التعامل المجهول: يُحظر تماماً على الجمعية فتح حسابات، أو قبول تبرعات، أو تقديم مساعدات، أو إبرام عقود مع أشخاص أو كيانات مجهولة الهوية أو بأسماء مستعارة.
- حظر التمويل النقدي: يُمنع منعاً باتاً استقبال أو صرف التبرعات والمساعدات بصورة نقدية (كاش)، ويجب استخدام الحسابات البنكية المعتمدة فقط لتوثيق المسار المالي.
- الالتزام بالقوائم الوطنية: حظر التعامل الكلي مع أي اسم مدرج على قوائم الإرهاب المحلية أو الدولية الصادرة من رئاسة أمن الدولة.

المادة الرابعة: التزامات تدابير العناية الواجبة المشددة

- التحقق والتعرف: تلتزم الجمعية بجمع والتحقق من وثائق الهوية الرسمية (هوية وطنية، إقامة، سجل تجاري، ترخيص) لكافة المتبرعين والمستفيدين والموردين، ومعرفة المستفيد الحقيقي من التعامل المالي.
- الأشخاص السياسيون: تطبيق إجراءات فحص إضافية ومعقدة عند التعامل المالي مع الأشخاص ذوي المراكز السياسية أو القيادية العليا وعائلاتهم.
- فحص مصادر الأموال: التأكد من منطقية التبرعات المقدمة ومشروعيتها وتناسبها مع النشاط الاقتصادي المعروف للمتبرع.

المادة الخامسة: تعيين مسؤول الالتزام وصلاحياته

- يلتزم مجلس الإدارة بتعيين موظف مسؤول عن الامتثال والالتزام بالجمعية، يتمتع بالاستقلالية التامة والاطلاع المباشر على الحسابات والأنظمة.
- مهامه: مراقبة المعاملات المالية، ومراجعة سجلات المتبرعين والمستفيدين، وتدريب الموظفين، واستلام البلاغات الداخلية والبت فيها.

المادة السادسة: رصد حالات الاشتباه والإبلاغ

- يلتزم كل موظف برصد المعاملات غير الطبيعية أو الغامضة وإبلاغ مسؤول الالتزام فوراً بتقرير سري.
- يتولى مسؤول الالتزام فحص الحالة، وإذا قام لديه اشتباه مبني على دلالات منطقية، يلتزم برفع بلاغ رسمي وفوري إلى الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة عبر المنصة الرسمية المعتمدة.
- حظر التنبيه (التسريب): يُحظر نهائياً على أي موظف في الجمعية إشعار أو تلميح الشخص المشتبه به بأن معاملته تحت الدراسة أو تم إبلاغ السلطات عنها.

المادة السابعة: وثائق وسجلات الحفظ النظامية

- تلتزم الجمعية بحفظ كافة سجلات العمليات المالية، والتحويلات، وصور الهويات، ومحاضر الفحص والبلاغات لمدة لا تقل عن عشر (١٠) سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو إغلاق الحساب، وتوفيرها للجهات القضائية فوراً عند الطلب.

المادة الثامنة: العقوبات والمخالفات



- يُعد عدم الإفصاح أو تعمد إخفاء المؤشرات المشبوهة، أو مخالفة حظر التنبيه، اشتراكاً طوعياً في الجريمة يُعرض صاحبه للعقوبات الجنائية المنصوص عليها في الأنظمة الوطنية (السجن والغرامات).
- يتخذ مجلس الإدارة قرار الفصل الفوري والملاحقة القضائية لكل من يثبت تقصيره أو تورطه في مخالفة بنود هذه السياسة.

المادة التاسعة: الاعتماد والنفاذ

تعتبر هذه السياسة وثيقة رئيسية من وثائق الحوكمة نافذة المفعول من تاريخ مصادقة واعتماد مجلس الإدارة عليها وتوقيعها رسمياً

